الجماعات المحلية وآلياتها في تسيير التنمية على المستوى المحلي

د. شليحي الطاهر
أستاذ محاضر أ بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجلفة الجزائر
د. نوي طه حسين
أستاذ محاضر أ بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجلفة الجزائر
أ. محفوظي فؤاد
أستاذ مساعد أ بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجلفة الجزائر

ملخص

أصبح لتسيير الجماعات المحلية دور الفعال في دفع عجلة النمو إلى الأمام، ومن ثم عملت الكثير من الدراسات على تحليل نمط تسيير الجماعات المحلية لمحاولة إيجاد الطر ق المثلى التي تمكن من تجسيد التسيير الناجع والاستعمال الأمثل للموارد سواء كانت مادية أو بشرية. وتهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية من خلال الآليات المتاحة وقدرتها على مواجهة تحديات التنمية.

الكلمات المفتاحية: الجماعات المحلية – التنمية المحلية – التمويل- اللامركزية

Abstract :
The management of local communities has become a very important topic in the economic and political field, because of the effective role that is played by those communities in growth.
Several studies have analyzed the local government management model to try to find the best ways that allow the realization of efficient management and optimal use of resources.
This document aims to demonstrate the role of local Communities to achieve the development through the available mechanisms and measuring of its ability to confront the local challenges of development.

Keywords : Local communities, Local Development, The financing The decentralization

مقدمة:

التنمية المحلية مفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي في مناطق محددة يقوم على أسس وقواعد من مناهج العلوم الاجتماعية والاقتصادية، وهذا الأسلوب يقوم على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية وأن يكون ذلك الوعي قائما على أساس المشاركة في التفكير والإعداد والتنفيذ من جانب أعضاء البيئة المحلية جميعا في كل المستويات عمليا وا إداريا.

ولا تقتصر أهمية التنمية المحلية على جهود الدولة فقط، بل إن الجهود الذاتية من خلال المنتخبين المحليين والمشاركة للمواطنين لا تقل أهمية عن ذلك، فعرفت التنمية المحلية بأنها العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين جهود المواطنين وجهود السلطات العمومية للارتقاء بمستويات التجمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة في منظومة شاملة ومتكاملة. وتتمحور إشكالية البحث في التساؤل التالي:

ما مدى فعالية الجماعات المحلية في تحقيق التنمية على المستوى المحلي؟

سنحاول معالجة الإشكالية المطروحة من خلال المحاور التالية:

1- مفهوم الجماعات المحلية.

2- مفهوم التنمية المحلية.

3- أبعاد و أهداف التنمية المحلية.

4- آليات التنمية المحلية في ظل اللامركزية.

5- تحديات تمويل التنمية المحلية.

1- مفهوم الجماعات المحلية:

تعرف الجماعات المحلية على أنها وحدات جغرافية مقسمة من إقليم الدولة، وهي عبارة عن هيئات مستقلة في الولايات والمدن، تتولى شؤون هذه الوحدات بالطرق المناسبة لها، وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.[1]

والجماعات المحلية في الجزائر تتمثل في البلديات والولايات. إذ جاء في المادة الأولى من القانون رقم 10/11 المؤرخ في 22 جوان 2011، والمتعلق بالبلديات على أن البلدية هي الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة، وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة. وحسب المادة الثانية من نفس القانون فإن البلدية هي القاعدة الإقليمية اللامركزية.

كما جاء في المادة الأولى من القانون رقم 07/12 المؤرخ في 21 فيفري 2012 المتعلق بالولاية، على أن الولاية هي الجماعة الإقليمية للدولة وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة. وهي الدائرة الإدارية غير الممركزة للدولة.

أما عن مهام الإدارة المحلية فيمكن ذكرها على النحو التالي:

- تتكفل البلدية بإدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية والأمنو الحفاظ على الإطار المعيشي للمواطنين وتحسينه.[2]
- تكلف الولاية بالأعمال غير الممركزة للدولة وتساهم في تنفيذ السياسات العمومية ضمن الإطار المحدد لتوزيع صلاحيات ووسائل الدولة بين مستوياتها المركزية والإقليمية.[3]

كما تتكفل بـ:

- تقريب الإدارة السياسية من المواطنين،
- ضمان المشاركة السياسية في ظل النظام الديمقراطي.
- تحقيق كفاءة أداء الخدمات العامة وا إشباع الحاجات العامة للمواطنين.

- تحقيق التنمية الاقتصادية الإقليمية.
- السهر على توفير الأمن وحفظ النظام العام.

2- مفهوم التنمية المحلية:

أ- تعريف التنمية

للتنمية مفاهيم متعددة، تختلف حسب مجالات الدراسة وأبعادها، غير أن المفهوم العام للتنمية يمثل عمليات مخططة وموجهة، تحدث تغييرا في المجتمع لتحسين ظروفه وظروف أفراده من خلال مواجهة مشكلاتوا إزالة العقبات وتحقيق الاستغلال الأمثل للإمكانات والطاقات لها لتحقيق التقدم والنمو للمجتمع والرفاهية والسعادة للأفراد.[4]

كما يعبر عن التنمية بأنها عملية شاملة تضم جوانب اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية مع عدم إهمال الجوانب النفسية والبيولوجية، وذلك لفهم السلوك الإنساني بالدرجة الأولى والدوافع التي تربط الأفراد وما يقومون به من علاقات، وما يترتب على ذلك من أنظمة تتداخل تفاعلاتها وتأثيراتها في جوانب المجتمع المختلفة.

وحسب هيئة الأمم المتحدة فإن التنمية هي العملية التي يمكن بمقتضاها توجيه كافة الجهود لجميع أفراد المجتمع بهدف خلق ظروف اجتماعية واقتصادية ملاءمة في المجتمعات المحلية ومساعدتها على الاندماج في حياة المجتمع والإسهام في تقدمها بأقصى ما يمكن.[5]

ب- تعريف التنمية المحلية

تعد التنمية الوطنية محورا حاسما في تجسيد السياسة الوطنية في مختلف الميادين، و خاصة في تذليل الفوارق الجهوية، ووضع حد لمختلف أنواع النزوح والمساهمة في التنمية نحو المناطق الداخلية لاسيما الهضاب العليا و مناطق الجنوب، و تتطلب هذه العملية الأخيرة تحديد و تنفيذ عمليات متنوعة تأخذ بعين الاعتبار الوضعية الجهوية

والمحلية، وتهدف إلى تلبية حاجيات مختلف مناطق البلاد في مجال التنمية، و كذا تحسين شروط حياة المواطنين.

والتنمية المحلية هي جزء من التنمية الوطنية، وبالرغم من تعدد التعاريف الخاصة بها إلا أنها تصب نحو هدف واحد ألا وهو تحسين المستوى المعيشي للمواطن.

تعرف التنمية المحلية على أنها العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين جهود المواطنين وجهود السلطات العمومية للارتفاع بمستويات التجمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة في منظومة شاملة ومتكاملة.[6]

وهناك من يعرفها على أنها حركة تهدف إلى تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع في مجمله على أساس المشاركة الايجابية له وبناءاعلى المبادرة الذاتية منه، وا إذا لم تظهر المبادرة تلقائيا تتم الاستعانة بالوسائل المنهجية لبعثها بطريقة تضمن استجابة فعالة لهذه الحركة.[7]

كما تعرف على أنها عملية يقوم خلالها الشركاء من القطاع الحكومي والقطاع غير الحكومي بالعمل بشكل جماعي من أجل توفير ظروف أفضل لتحقيق النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل. [8]

بالإضافة إلى أنها تمثل مجموع السياسات والبرامج التي يتم وضعها وفق توجيهات عامة، لإحداث تغيير مقصود ومرغوب فيه في المجتمعات المحلية بهدف رفع المستوى المعيشي في تلك المجتمعات وفي كافة الجوانب.[9]

إن التنمية المحلية و بناء على مختلف التعاريف، ترتكز أساسا على مساهمة المشاركة الشعبية في النهوض بمختلف القطاعات وتعزيز تكاملها وكذا توفير احتياجات الأفراد باستخدام أدوات التمويل المتاحة.

وتعرف التنمية المحلية المستدامة على أنها الإجراءات التي يهدف من خلالها المجتمع المحلي إلى تطوير مختلف الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية من خلال تحديد أولوياته ومشاريعه، استجابة لمتطلباته الحالية وحاجات الأجيال القادمة.

3- أبعاد وأهداف التنمية المحلية:

أ- أبعاد التنمية المحلية:

يمكن أن نصنف أبعاد التنمية المحلية وفق مجالاتها إلى:

البعد الاقتصادي: تمثل التنمية الاقتصادية الزيادة في الدخل القومي الحقيقي واضطراد هذه الزيادة خلال فترة زمنية طويلة، بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من زيادة عدد السكان مع تغير في هيكلة الاقتصاد في الدولة.[10] أو هي العملية التي يتم بمقتضاها دخول الاقتصاد القومي مر حلة الانطلاق نحو النمو الذاتي.[11] ومن خلال هذا البعد تسعى الدولة والجماعات المحلية إلى تحقيق الزيادة في النمو والإنتاج وتطوير الوسائل لتحسين ذلك.

البعد الاجتماعي: وذلك من خلال الاهتمام بتنمية وتطوير المستوى الاجتماعي للأفراد، وذلك بتوفير مختلف الوسائل والخدمات ذات الطابع الاجتماعي، كالتعليم والصحة... وكما هو معلوم فإن التنمية في شقها الاجتماعي مرتبطة أيضا بالبعد الاقتصادي، والعكس صحيح.

البعد السياسي: ويتمثل في تثمين الوعي السياسي لدى الأفراد ولدى الحكومات، من خلال إرساء مبادئ الديموقراطية والعدالة والشفافية، وهو ما يسمح بتجسيد مختلف المشاريع وفق الأهداف المسطرة لها دون أي وجه من أوجه الفساد.

البعد الإداري: ويقصد به مختلف العمليات والأساليب التي تسمح بالقضاء على أوجه البيروقراطية، وكذا زيادة الكفاءات المسيرة من خلال تأهيل الموارد البشرية والإلمام بطرق الإدارة الحديثة، ومن ثم زيادة فعالية مختلف الأجهزة الإدارية.

البعد البيئي: يعتبر هذا البعد من أهم أبعاد التنمية المستدامة، وله أثر كبير على التنمية المحلية، على اعتبار أن التنمية المحلية تأخذ بعين الاعتبار كل الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المستقبلية.

ب- أهداف التنمية المحلية:

تتمثل أهداف التنمية المحلية في العناصر التالية:[12]

- شمول مناطق الدولة المختلفة بالمشاريع التنموية يضمن تحقيق العدالة فيها.
- عدم الإخلال في التركيبة السكانية وتوزيعها بين أقاليم الدولة.
- زيادة التعاون و المشاركة بين السكان و مجالسهم المحلية.
- تسريع عملية التنمية الشاملة و ازدياد حرص المواطن على المحافظة على المشروعات.
- ازدياد القدرات المالية للهيئات المحلية مما يسهم في تعزيز قيامها بواجباتها و تدعيم استقلاليتها.
- تطوير الخدمات والنشاطاتو المشروعات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المحلية.
- توفير المناخ الملائم الذي يمكن السكان في المجتمعات المحلية من الإبداع،و الاعتماد على الذات، دون الاعتماد الكلي على الدولةو انتظار مشروعاتها.
- جذب الصناعاتو النشاطات الاقتصادية المختلفة لمناطق المجتمعات المحلية بتوفير التسهيلات الممكنة مما يسهم في تطوير تلك المناطق وتوفير فرص العمل.

بالإضافة إلى تنمية التهيئة الحضرية عن طريق تشجيع الاستثمار بمختلف أشكاله.

4- آليات التنمية المحلية في ظل اللامركزية.

ترتكز التنمية المحلية في الجزائر على الموارد وعلى عدة آليات وبرامج، وضعتها الدولة من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني من جهة، وتحسين الوضعية الاقتصادية

والاجتماعية للمواطن من جهة أخرى. ومن أهم مخططات التنمية المحلية نجد:
المخططات البلدية للتنمية- البرامج القطاعية غير الممركزة.

أ- التمويل المحلي:

يمثل التمويل المحلي كل الموارد المالية المتاحة والتي يمكن توفيرها من مصادر مختلفة لتمويل التنمية المحلية على مستوى الوحدات المحلية بالصورة التي تحقق أكبر معدلات لتلك التنمية عبر الزمن و تعظم استقلالية المحليات عن الحكومة المركزية في تحقيق التنمية المحلية المنشودة.[13]

وعن موارد الجماعات المحلية في الجزائر فقد نص عليها كل من قانون البلدية وقانون الولاية. إذ جاء في المادة 170 من القانون رقم 10/11 المؤرخ في 22 جوان 2011، المتعلق بالبلدية على أن موارد ميزانية البلدية تتكون مما يلي:

- حصيلة الجباية،
- مداخيل ممتلكاتها،
- مداخيل أملاك البلدية،
- الإعانات والمخصصات،
- ناتج الهبات والوصايا،
- القروض،
- ناتج مقابل الخدمات الخاصة التي تؤديها البلدية،
- ناتج حق الامتياز للفضاءات العمومية، بما فيها الفضاءات الإشهارية،
- الناتج المحصل مقابل الخدمات.

أما عن موارد ميزانية الولاية فقد جاء نصها وفق المادة 151 من القانون رقم 07/12 المؤرخ في 21فيفر ي 2012، المتعلق بالولاية على النحو التالي:

- التخصيصات،

- ناتج الجباية والرسوم،
- الإعانات وناتج الهبات والوصايا،
- مداخيل ممتلكاتها،
- مداخيل أملاك الولاية،
- القروض،
- ناتج مقابل الخدمات التي تؤديها الولاية،
- جزء من ناتج حق الامتياز للفضاءات العمومية بما فيها الفضاءات الإشهارية التابعة للأملاك الخاصة للدولة،
- الناتج المحصل مقابل الخدمات.

ويمكن تصنيف هذه الموارد إلى داخلية وخارجية:

أ- الموارد الداخلية أو الذاتية:

ويقصد بها مصادر التمويل الذاتية الخاصة بالجماعات المحلية، وتعتمد عليها في التنمية المحلية، وتقسم إلى:

- الموارد المالية غير الجبائية:

1- اقتطاع جزء من إيرادات التسيير وتحويله إلى قسم التجهيز والاستثمار،[14] بهدف ضمان التمويل الذاتي لفائدة البلديات والولايات. وتستعمل هذه الاقتطاعات عادة في أشغال الصيانة والعمليات التي تهدف إلى الحفاظ على التوازن المالي للميزانية.

2- إيرادات ونواتج الأملاك.

3- إيرادات الاستغلال المالي.

- الموارد المالية الجبائية: وتمثل حوالي 90% من ميزانية الجماعات المحلية، وهذه الإيرادات توزع بنسبة متفاوتة بين ميزانية الجماعات المحلية والصندوق المشترك

للجماعات المحلية. ومن أهم هذه الموارد نجد: الرسم على النشاط المهني، الرسم العقاري، رسم التطهير، رسم الإقامة، الرسم على القيمة المضافة، الرسم على الذبح، ...الخ.

ب- الموارد الخارجية:

ونقصد بالموارد الخارجية، الإيرادات التي تأتي خارج نطاق الجماعات المحلية، وهي بمثابة موارد استثنائية تلجأ إليها الجماعات المحلية عند الضرورة، ومن أبرز صورها نجد:

- الإعانات الحكومية: وهي المبالغ التي تخصصها الحكومة من خلال الميزانية العامة للدولة، أو الحسابات الخاصة، لفائدة الجماعات المحلية، لغرض تحقيق أهداف التنمية المحلية الاقتصادية والاجتماعية المختلفة.
- القروض: يمكن للجماعات المحلية وبعد ترخيص من السلطات الوصية أن تلجأ إلى القروض بغرض تمويل بعض المشاريع الاستثمارية الهامة. وهذا في حالة عدم كفاية الموارد المالية المتاحة لهذا الغرض.
- الهبات والوصايا: وهي من الموارد الضعيفة في ميزانية الجماعات المحلية.

ب- الصندوق المشترك للجماعات المحلية

جاء هذا الصندوق على أنقاض صندوق تضامن العمالات والبلديات الجزائرية، الذي حل محله الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط سنة 1964. وفي سنة 1973 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 134/73 المؤرخ في 9 أوت 1973 تم إنشاء صندوق مصالح الأموال المشتركة للجماعات المحلية تحت وصاية وزارة الداخلية والجماعات المحلية. والذي أصبح تحت التسمية الجديدة " الصندوق المشترك للجماعات المحلية" سنة 1986 بموجب المرسوم رقم 86/ 266 المؤرخ في 04 نوفمبر 1986 المتضمن تنظيم الصندوق المشترك للجماعات المحلية. وفي سنة 2014 تم تغيير التسمية إلى صندوق التضامن والضمان

للجماعات المحلية، بناء على المرسوم التنفيذي رقم 14-116 المؤرخ في 24 مارس سنة 2014 المتضمن إنشاء **صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية**. وهو مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية القانونية والاستقلال المالي، يوضع تحت وصاية الوزير المكلف بالداخلية. ويهدف إلى:[15]

- تكريس التضامن المالي بين الجماعات المحلية من خلال تعبئة الموارد وتوزيعها.
- منح المساعدات للجماعات المحلية.
- تخصيص المعادلات والقروض الاستثنائية لفرع التسيير و قروض التجهيز لفرع التجهيز للميزانيات المحلية.
- إعداد و إنجاز كل الدراسات والتحقيقات والأبحاث المتعلقة بترقية التجهيزات والاستثمارات المحلية.
- القيام بكل نشاطات التكوين والتأهيل لفائدة موظفي الإدارة المحلية والمؤسسات والمصالح العمومية المحلية.
- تشجيع أنشطة الإعلام وتبادل الخبرات واللقاءات لغرض ترقية الجماعات المحلية.

وتتشكل موارد الصندوق من مساهمات الدولة السنوية، والهبات والوصايا بالإضافة إلى الموارد الجبائية من ضرائب ورسوم محلية،[16] ويتم تسيير أمواله من خلال ما يعرف بصندوق الضمان البلدي والولائي، وكذا صندوق التضامن البلدي والولائي.[17]

إذ يتكفل صندوق الضمان البلدي بمعالجة مشكل اختلال التقديرات الجبائية في ميزانية البلدية، ويخصص لتعويض ناقص قيمة الإيرادات الجبائية بالنسبة للمبلغ المتوقع تحصيله من هذه الإيرادات.[18] ويمول هذا الصندوق بالمساهمات الإجبارية للجماعات المحلية، كما يدفع الرصيد الدائن لهذا الصندوق المستخلص من كل سنة مالية إلى الصندوق البلدي للتضامن.[19] أما صندوق الضمان الولائي فيتكفل بتأمين تحصيلات

الولاية لتقديراتها الجبائية في مجال الضرائب المباشرة المحلية.[20] وتتكون إيرادات هذا الصندوق من مساهمات الولايات.

وبخصوص صندوق التضامن فيقدم تخصيصات سنوية خاصة بالتسيير وا ٍعانات للتجهيز والاستثمار لفائدة الجماعات المحلية التي تعاني من عجز مالي أو ظروف استثنائية. في حين ينفرد صندوق التضامن الولائي بتقديم الإعانات التشجيعية للبحث والاتصال وكذا تخصيص اعتمادات لتنمية المناطق المزمع ترقيتها.[21]

ج- المخططات البلدية للتنمية (PCD)

يعتبر المخطط البلدي للتنمية من أهم البرامج التنموية على المستوى المحلي التي يسهر رئيس المجلس الشعبي البلدي على تنفيذها بعد موافقة الهيئة الوصية. وتتحمل البلديات المسؤولية الكاملة في إعداد مشاريع المخططات البلدية للتنمية.[22] وهذه المخططات تهدف إلى النهوض بالتنمية المحلية وتحسين الهياكل القاعدية بالإضافة إلى تلبية حاجات المواطنين في مختلف المجالات، كالمياه، الصحة، التعليم، النظافة العمومية، الفلاحة... الخ.

د- البرامج القطاعية غير الممركزة (PSD)

تمثل البرامج القطاعية غير الممركزة، مخططات ذات طابع وطني توضع تحت تصرف الولاة. تمس مختلف المجالات وتهدف إلى النهوض بالتنمية على المستوى الوطني والمحلي. من خلال دعم الاستثمار وتطوير القطع الإنتاجي وا ٍنشاء مناصب الشغل...الخ. بالإضافة إلى تلبية متطلبات وحاجيات المواطنين في مجالات عدة. ويتم دراسة المشاريع المقترحة في إطار هذه البرامج على مستوى المجالس الشعبية الولائية وبحضور ممثلي مختلف القطاعات المعنية.

هـ - برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (PSRE):

يعتبر من أهم البرامج التنموية التي جاءت في إطار الإصلاحات التي مست مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. والتي بادرت بها الدولة استغلالا للفوائض المالية المتاحة. وقد شمل هذا البرنامج الفترة من سنة 2001 إلى سنة 2004، بغلاف مالي قدر بـ 525 مليار دج. تم تخصيص 204,2 مليار دج منها لمشاريع التنمية المحلية والبشرية، أي بنسبة 38,8 %.[23] منها حوالي 114 مليار دج لمشاريع التنمية المحلية فقط، وتستهدف في مجملها مختلف الأنشطة والمشاريع التنموية التي تسمح بتحقيق التوازن الإقليمي وا ٍحداث التنمية المستدامة.

و - البرنامج التكميلي لدعم النمو (PCSC)

يعتبر بمثابة برنامج مكمل للبرنامج السابق المتعلق بالإنعاش الاقتصادي، وهو يغطي الفترة من 2005 إلى 2009، بغلاف مالي يقدر بـ 9 آلاف مليار دج، منها 1908,5 مليار دج لبرامج التنمية المحلية. ويهدف البرنامج بشكل عام إلى تحسين المستوى المعيشي للمواطنين، وتعزيز البنية التحتية وتوفير الحاجيات الأساسية من صحة وتعليم وسكن. بالإضافة إلى النهوض بالقطاعات الحيوية كالفلاحة والصناعة.

ومن أهم الصناديق التي لها دور في التنمية المحلية نجد:

ي - صندوق الجنوب:

كان الهدف من إنشاء هذا الصندوق، هو تنمية وترقية المناطق الجنوبية في مختلف المجالات. وذلك بتوفير التجهيزات الأساسية للمناطق الجنوبية، واستصلاح الأراضي وتطوير شبكات المنشآت القاعدية. وقد أنشئ بموجب المادة 85 من قانون المالية 1998.

وفي إطار البرنامج التكميلي لتنمية مناطق الجنوب 2006-2009، تم الموافقة على عدة برامج استثمارية تهدف إلى تحسين المستوى المعيشي لهذه المناطق. وقد خصص لذلك ما يزيد عن 380 مليار دج.

ن- صندوق الهضاب:

يهدف إلى تمويل مختلف البرامج والمشاريع الخاصة بتنمية مناطق الهضاب العليا، من خلال دعم الاستثمارات الإنتاجية وتعزيز البنية التحتية وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين بإصلاح مختلف الهياكل القاعدية للقطاعات الحيوية في إطار البرنامج التكميلي لتنمية مناطق الهضاب العليا.

وقد أسس هذا الصندوق بموجب المادة 67 من قانون المالية 2004، المعدلة بموجب المادة 74 من قانون المالية 2006. وخصص لهذا البرنامج غلاف مالي قدر بـ 1000 مليار دج للفترة الممتدة من سنة 2006 إلى 2009.

ك- البرنامج الخماسي للتنمية 2010- 2014

وهو بمثابة برنامج للاستثمارات العمومية، جاء تكملة للبرامج السابقة بالإضافة إلى تجسيد مشاريع جديدة، وخصص لذلك أكثر من 21 ألف مليار دج بما في ذلك الرصيد المالي للبرنامج السابق المقدر بحوالي 9,680 مليار دج.

5- تحديات تمويل التنمية المحلية:

بالرغم من أن ضعف الموارد المحلية يعتبر تحدي وعائق أساسي أمام التنمية على المستوى المحلي، إلا أن هناك عوامل أخرى تقف في وجه التنمية المحلية، يمكن أن نذكر منها:

- يساهم الغش والتهرب الضريبي في تقليص موارد الدولة والجماعات المحلية ومن ثم زيادة عجز الميزانية والذي بدوره يؤثر على البرامج التنموية الوطنية والمحلية. بالإضافة إلى ضعف الرقابة، وكذا عدم ترشيد النفقات العامة. وتزايد عدد السكان.

- غياب التخطيط التنموي المحلي، والذي يعتبر إستراتيجية مهمة للدولة على المستوى الوطني والمحلي، لتحقيق الأهداف التنموية الاقتصادية والاجتماعية.
- ضعف تسيير الموارد البشرية والمالية للجماعات المحلية.
- عدم التوازن بين النمو الديموغرافي والنمو الاقتصادي في الدولة، ذلك أن زيادة حجم السكان لا تتوافق مع الطاقة الإنتاجية والموارد الاقتصادية المحلية.
- غياب الاستثمار في العديد من المناطق، يؤثر سلبا على مستوى التنمية بتلك البلديات. بالإضافة إلى محدودية الموارد الطبيعية في الكثير من البلديات.
- البيروقراطية والرشوة ومختلف أوجه الفساد المالي.
- غياب سياسة الحكم الراشد وانعدام العقلنة في اختيارات الميزانية.

خاتمة:

تعتبر الجماعات المحلية الهيئات الملزمة بتنفيذ مهام التنمية على المستوى المحلي بناء على الوسائل القانونية والمالية. لكن الواقع المالي للجماعات المحلية لا يسمح لها بالتكفل الحقيقي وفق نفس المستوى لمختلف حاجات المواطنين في جميع البلديات والولايات. وبالتالي فإن تحقيق التنمية على المستوى المحلي مرهون بإصلاحات عميقة تسمح بتجسيد التوجيهات والأهداف المحددة في مختلف المخططات الوطنية للتنمية. وكذا بتوفير الموارد المالية الكافية والوسائل التي تمكن هذه الجماعات من الاضطلاع بمهامها في إطار الاستقلالية التي تتمتع بها والاهتمام بالجباية المحلية باعتبارها أهم مورد لتمويل ميزانية الجماعات المحلية وعنصر أساسي تتوقف عليه التنمية المحلية. والتحكم في تسيير الأموال المحلية وترشيد إنفاقها والاستغلال العقلاني للموارد المتاحة. بالإضافة إلى تفعيل دور الصندوق المشترك للجماعات المحلية في التنمية. كما يجب الاهتمام بفعالية

الحكم الراشد في التنمية على المستوى المحلي، إذ أنه يمثل وسيلة أساسية لتنظيم الخدمة العامة وضمان التنمية المحلية.

الإحالات والمراجع:

[1]- عبد الرزاق ابراهيم الشيخي، الإدارة المحلية، دراسة مقارنة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن. ط1-2001، ص 20.

[2]- المادة 3 من القانون 10/11 المؤرخ في 22 جوان 2011، والمتعلق بالبلدية.

[3]- المدة 4 من القانون 07/12 المؤرخ في 21 فيفري 2012، والمتعلق بالولاية.

[4]- محمد شفيق، التنمية الاجتماعية: دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع،المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية، 1993، ص 19.

[5]- إكرام عبد النبي العبيدي، الادارة والتنمية في ليبيا، جامعة قار يونس، بنغازي، 1995، ص 93.

[6]- عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعية بالاسكندرية، 2001، ص 13.

[7]- رشيد أحمد عبد اللطيف، أساليب التخطيط للتنمية، المكتبة الجامعية، مصر 2002، ص 19.

[8]- بيتر كليزمان ستيفتانج، التنمية المحلية الاقتصادية، البنك الدولي، 2004، ص 09.

[9]- أحمد رشيد، التنمية المحلية، دار الجامعة العربية للطباعة والنشر، 1986، ص ص 15-14

[10]- مصطفى حسين، محمد شفيق، أمية بدران، أبعاد التنمية في الوطن العربي، دار المستقبل للنشر عمان الأردن، 1995، ص 119.

[11]- محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية (دراسة نظرية وتطبيقية)، كلية التجارة جامعة الإسكندرية، 2003، ص 76.

[12]- أيمن عوده المعاني، الإدارة المحلية، دار وائل للنشر عمان، الأردن، 2010، ص.ص. 139-140

[13]- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 22.

[14]- المادة 179 من القانون رقم 10/11 المؤرخ في 22 جوان 2011، والمتعلق بالبلدية، والمادة 158 من القانون 07/12 المؤرخ في 21 فيفري 2012، والمتعلق بالولاية.

[15]- لمزيد من التفصيل، أنظر المادة 05 من المرسوم التنفيذي رقم 116/14 المؤرخ في 24 مارس 2014، المتضمن إنشاء صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية ويحدد مهامه وتنظيمه وسيره.

[16]- المادة 38 من المرسوم التنفيذي رقم 116/14 المؤرخ في 24 مارس 2014، المتضمن إنشاء صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية ويحدد مهامه وتنظيمه وسيره.

[17]- المادة 04 من نفس المرسوم التنفيذي.

[18]- المادة 213 من القانون رقم 10/11 المؤرخ في 22 جوان 2011 المتعلق بالبلدية.

[19]- المادة 214 من نفس القانون.

[20]- المادة 178 من القانون رقم 07/12 المؤرخ في 21 فيفري 2012 المتعلق بالولاية.

[21]- المادة 212 من القانون رقم 10/11 المؤرخ في 22 جوان 2011 المتعلق بالبلدية والمادة 177 من القانون رقم 07/12 المؤرخ في 21 فيفري 2012 المتعلق بالولاية.

[22]- المرسوم رقم 135/73 المؤرخ في 08 سبتمبر 1973، المتعلق بتسيير وتنفيذ المخططات البلدية للتنمية.

- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر، [23]تقرير السداسي الثاني-2001، ص 87.